الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الاستثمارات الوطنية» تشتري 9,25٪ «الوطني ـ لبنان»

اعلن سوق الكويت للأوراق المالية انه ورد اليه كتاب من شركة الاستثمارات الوطنية (استثمارات) نصه كالاتي: بالاشارة الى تعليمات هيئة اسواق المال رقم «هـ.أ.م./ق.ر./ا.م./2012/2» بشان الافصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها، نحيطكم علما بأن شركة الاستثمارات الوطنية قامت بتوقيع عقد ابتدائي لشراء عدد 536,507 أسهم في رأسمال بنك الكويت الوطني لبنان «شركة مساهمة لبنانية» تمثل ما نسبته 9,25٪ من راسمال البنك بقيمة اجمالية 1,774,562 دينارا.

كما نود احاطتكم علما بانه لن يتم انهاء الصفقة رسميا الا بموافقة البنك المركزي اللبناني وسنقوم باعلامكم فور موافقة البنك المركزي اللبناني.

..هكذا يقصم تراجع النفط ظهر الاقتصاد

شريف حمدي

استمرار انهيار أسعار النفط سيكون صعبا على واقع الاقتصاد الكويتي في ظل اعتماده بصورة أساسية على الإيرادات النفطية الناتجة عن تصدير النفط، والتي تشهد تراجعا كبيرا في الوقت الراهن، وهنا يلوح في الأفق سؤالا مهما للغاية، وهو ماذا يعني استمرار انخفاض أسعار النفط وأثر ذلك على مجمل الوضع الاقتصادي في البلاد؟ وبنظرة عامة نجد أن سعر النفط الكويتي تراجع منذ يوليو 2014 من أعلى مستوى بلغه وهو 115 دولارا للبرميل إلى مستوى 40 دولارا بنسبة تراجع تجاوزت الـ 65٪، أي أن إيرادات الكويت النفطية تراجعت بقدر قريب من هذا المعدل الكبير. فحسب تقديرات للخبير النفطي عبدالحميد العوضي في تصريح سابق لـ «الأنباء» توقع أن يصل تراجع الإيرادات النفطية إلى نحو 14 مليار دولار في آخر 6 أشهر.

وستظهر انعكاسات التراجع في أسعار النفط الكويتي بالسوق العالمي على موازنة الدولة اعتبارا من العام المالي الحالي 2014ـ2015 ليس بتحقيق عجز بالميزانية، ولكن بتراجع الفائض السنوي مقارنة بسنوات الازدهار، فمن المتوقع وفقا لتقرير «الشال» الذي نشر مطلع العام الحالي أن يصل فائض الميزانية للسنة المالية الحالية 7,5 مليارات دينار مقارنة مع 12,9 مليار دينار في السنة المالية المنتهية في 2013 ـ2014 وفقا لما أعلنته وزارة المالية آنذاك، أي أن نسبة الانخفاض تزيد عن 40٪.

الاقتصاد.. إصلاحات هيكلية

وبالعودة للسؤال المطروح أعلاه تم التطرق لتداعيات انخفاض أسعار النفط الكويتي على الوضع الاقتصادي بشكل عام وما يجب عمله كي تخفف الدولة من التداعيات السلبية لهذا المستجد الذي طرأ مؤخرا وبات يشكل هاجسا لا يستهان به، فعلى الرغم من المظاهر السلبية، فإن هناك ثمة أمور يجب الالتفات إليها وهي تتمثل في الآتي:

- الوضع الراهن يحتم على الحكومة ومجلس الأمة تبني إصلاحات هيكلية للاقتصاد المحلي والعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية.
- ترشيد السياسات المالية ووقف الهدر المالي في مؤسسات الدولة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في الأنشطة والقطاعات التي تضطلع بملكيتها وإدارتها الحكومة.

البورصة.. خسائر فادحة

وعلى مستوى البورصة الكويتية التي تشكل المرآة التي تعكس وجه هذا الاقتصاد نجد انخفاض أسعار النفط تجلى في الآتي:

- خسرت مؤشرات البورصة، وخاصة الوزنية، جميع مكاسبها التي جنتها على مدار أكثر من 9 أشهر، فقد خسر مؤشر كويت 15 الذي يقيس أداء أكبر الأسهم الكويتية من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية كل مكاسبه البالغة 13٪ في آخر 3 أشهر، وأنهى العام خاسرا 0,8٪، كما خسر المؤشر الوزني جميع مكاسبه البالغة خلال العام 9٪ لينهي العام خاسرا أكثر من 3٪، في حين تصدرت الكويت بورصات الخليج الخاسرة في 2014 بتراجع مؤشرها السعري 13,5٪.
- انخفضت السيولة في العام الماضي بنسبة 45٪ متراجعة من 11,2 مليار دينار في 2013 إلى 6,1 مليارات دينار في 2014، وكان لتراجع النفط دورا بارزا في إحجام السيولة عن البورصة الكويتية، خاصة مع بدء انهيار أسعار النفط، حيث بدأ تراجع حجم السيولة بالسوق تزامنا مع تراجع أسعار النفط في السوق العالمي لتبلغ السيولة في الـ 6 أشهر الأخيرة 2,7 مليار دينار بانخفاض أكثر من 40٪ مقارنة مع الـ 6 أشهر الأخيرة من 2013 والبالغة 3,8 مليارات دينار، ويستدل من ذلك أن تأثير النفط كان قويا على بورصة الكويت من خلال تراجع كبير على مستوى مؤشراتها ومتغيراتها وأهمها قيمة التداول.

التنمية.. تصريحات وردية

وعلى مستوى خطة التنمية الجديدة للكويت المقرر لها 45,5 مليار دينار، حسبما أعلنت اللجنة المالية البرلمانية الأسبوع الماضي، وبواقع 6 مليارات دينار خلال السنة الأولى 50٪ منها تتجه للقطاع الخاص من خلال مشاريع الـ B.O.T، نجد أن تصريحات كبار المسؤولين مصبوغة بالتفاؤل إلى حد كبير، وذلك من خلال التأكيد مرارا وتكرارا على أنه لا مساس بمشاريع خطة التنمية، ولن يكون هناك تقليص في الإنفاق الرأسمالي مهما تدنى سعر النفط.

وكانت أبرز التصريحات على لسان وزير النفط الكويتي علي العمير، مؤكدا أنه لا يوجد تأثير سلبي على خطة التنمية المحلية من جراء انخفاض أسعار النفط، وكذلك تصريحات الوزيرة هند الصبيح بأن انخفاض أسعار النفط لن يؤثر على تمويل مشاريع التنمية في الخطة الإنمائية المقبلة.

أما تصريحات وزير المالية فكانت أكثر صرامة، بأن الحكومة ماضية في تنفيذ مشروعات الخطة التنموية مهما تراجعت أسعار النفط، وان الميزانية الجديدة ستعد على أساس تنفيذ مشروعات الخطة، وأن الحكومة تدرس آليات تمويل الخطة التنموية لاختيار الأنسب منها، وقد تشمل تفعيل دور القطاع الخاص، أو اللجوء إلى الاحتياطي العام أو الاقتراض التجاري.

وسيظل السؤال مطروحا حتى إشعارا آخر.. وهو هل فعلا لا مساس بمشاريع خطة التنمية مهما تراجعت أسعار النفط؟.. (الإجابة تحملها الأيام المقبلة.. وكما هو معروف العبرة بالأفعال لا بالأقوال).

التوظيف.. يواجه التقشف

في ظل توجه الدولة للتقشف على مستوى مؤسساتها وهيئاتها الحكومية، يكون منطقيا أن تتأثر حركة التوظيف بقطاعات الدولة، حيث يتجلى تأثير انخفاض أسعار النفط على هذا المحور في عزم وزارة المالية مواجهة تداعيات تهاوي أسعار النفط بعدة مقترحات كشفت عنها الوزارة في تعميم صدر في نوفمبر الماضي جاء فيه:

- بحث التوقيت المناسب لطرح أو تنفيذ البديل الاستراتيجي للمرتبات نظرا لما يتضمنه من أعباء مالية إضافية وما لها من مزايا على المدى البعيد.
- قصر التعيينات الجديدة لغير الكويتيين في الجهات الحكومية على بعض المهن، وتأجيل التعيين في الوظائف الأخرى.
- تأجيل النظر في أي مقترحات جديدة تخص زيادة مكافآت المدنيين أو العسكريين.
- إيقاف الترقية بالاختيار في حال استمرار انخفاض أسعار النفط.
- التأكيد على مراعاة عدم الموافقة على أي تعديلات في كوادر المرتبات الحالية أو منح مزايا نقدية أو عينية إضافية.
- عدم الموافقة على إنشاء أي هيئات عامة أو مؤسسات عامة جديدة ويمكن إضافة مهامها المطلوبة إلى الجهات الحكومية القائمة حاليا، نظرا لما يترتب على إنشاء جهات جديدة من أعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة للدولة.
- توجيه ديوان الخدمة المدنية وجميع الجهات الحكومية بعدم النظر في أي توسع في الهياكل التنظيمية الحالية تجنبا لتحمل الميزانية العامة للدولة أي أعباء إضافية.

العقار.. المستفيد الأول

يبدو أن مصائب قطاعات عند قطاعات أخرى فوائد. هذا ما يمكن قوله بالنسبة للقطاع العقاري الذي يعد المستفيد الأول من تراجع أسعار النفط حتى الآن من خلال النمو الذي حققه القطاع في الأشهر الأخيرة، وذلك من خلال استقطاب أموال المستثمرين في أوقات البحث عن الملاذ الاستثماري الآمن، وذلك في ظل تراجع أداء مؤشرات البورصة الكويتية، وانخفاض جاذبية الاستثمار في البورصات الخليجية، حيث ظهر من خلال رصد لـ «الأنباء» ما يلي:

- سجلت المبيعات العقارية في 2014 أعلى مستوى لها في 10 سنوات، حيث فاقت قيمة التداولات 4,8 مليارات دينار متجاوزة ذروة المبيعات في 2007 ، حسبما جاء في تقرير «بيتك» الأخير.
- كان النمو لافتا في الأشهر الأخيرة تزامنا مع تراجع أسعار النفط، حيث بلغ النمو في ديسمبر الماضي 6٪ على أساس سنوي، وفي نوفمبر الذي سبقه 15٪ على أساس سنوي، وبنسبة تجاوزت 30٪ في أكتوبر على أساس سنوي، وهي أكثر الأشهر التي شهدت تراجعا لأسعار النفط وتدني الأوضاع في البورصات بشكل واضح.
- أكد رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح لـ «كونا» أن السوق العقاري لن يشهد انخفاضات حادة في الأسعار، وأنه لا انهيار قادم في أسعار العقار السكني، مشددا على أن ندرة الأراضي هي العامل الأساسي في تماسك الأسعار على الرغم من هبوط أسعار النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد الكويتي بشكل رئيسي.

تراجع الإيرادات النفطية في آخر 6 أشهر بنحو 14 مليار دولار

التوقعات تشير إلى انخفاض الفائض للسنة المالية الحالية بـ 40٪

البورصة الخاسر الأكبر وانخفاض السيولة بـ 40٪ في آخر 6 أشهر

قطاع العقار المستفيد الأول بمبيعات تجاوزت قيمتها 4,8 مليارات دينار هي الأعلى في آخر 10 سنوات

«عقارات الكويت» تحصل على 75 مليون دينار تسهيلات من «الأهلي المتحد»

قالت شركة عقارات الكويت انها حصلت علي 75 مليون دينار تسهيلات ائتمانية جديد من البنك الأهلي المتحد وبفائدة سنوية تتراوح بين 1,7٪ و2,4٪.

وقالت الشركة على موقع البورصة إن الأثر المالي لتلك التسهيلات سيظهر في الربع الاول من 2015، فيما ستقوم الشركة بسداد تلك التسهيلات في عام 2020.

وكشفت عقارات الكويت ان الهدف من وراء التسهيلات التي حصلت عليها هو تطوير مشاريعها وتوسيع النشاط العقاري لها إضافة إلي الدخول في مشروعات جديدة ذات عائد جيد.

ويأتي القرض الذي حصلت عليه الشركة اليوم ضمن إعادة جدولة لقرض قد حصلت عليه سابقا.

«زين» تبيع 51,8 مليون سهم بطلب من «العدل» اليوم

أعلن سوق الأوراق المالية عن بيع 51,8 مليون سهم من رأسمال شركة الاتصالات المتنقلة (زين) اعتبارا من اليوم وذلك بناء على طلب وزارة العدل ـ إدارة التنفيذ.

وأوضحت الجهات المعنية أن عمليات البيع ستتم وفقا للإجراءات المتبعة في آليات التداول النقدي بالسوق الرسمي، مشيرة الى أنها ستعلن عن أي تطورات تتعلق بالعملية بما في ذلك إيقاف تسييل الأسهم وذلك حال تقرر ذلك رسميا من قبل العدل.

كذلك طلبت وزارة العدل ـ إدارة التنفيذ بيع كميات متنوعة من الاسهم غير المدرجة تفعيلا لحكم قضائي.

وتتضمن السلع المراد بيعها التالي:

- 15 مليون سهم من رأسمال شركة ألفا للطاقة بعدد «سهم غير مدرج» بسعر فتح المزاد (75 فلسا للسهم الواحد)ـ
- 27,302,160 سهما لشركة المتحدة للرعاية الصحية «سهم غير مدرج» سعر فتح المزاد (63 فلسا للسهم الواحد).
- 3,005,556 سهما من أسهم الشركة المتحدة للخدمات الطبية «سهم غير مدرج» سعر فتح المزاد (183 فلسا للسهم الواحد).

واوضحت الجهات المسؤولة في البورصة أن الوسيط المنفذ والممثل عن البائع هو شركة الوطني للوساطة المالية، فيما اشارت الى أن التسييل سيبدأ اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 2015/01/20 وفقا للإجراءات المتبعة لآلية التداول النقدي بالسوق، علما ان الاسهم غير المدرجة بالسوق لا يتم بيعها إلا بحضور مأمور التنفيذ وبعد انتهاء فترة التداول بالسوق الرسمي. وبينت انه في حال تقرر ايقاف اجراءات البيع فسوف يتم الاعلان عن ذلك في حينه.

الفصل في دعوى "زين ـ العراق" 22 الجاري

من جهه اخرى، أعلنت «زين» أن محكمة الاستئناف العراقية قررت إصدار القرار في الدعوى التي أقامتها إحدى شركات الاتصالات العاملة في العراق ضد شركة أثير للاتصالات (العراق) المحدودة «زين ـ العراق» وذلك لجلسة يوم الخميس الموافق 22 يناير 2015.

وأوضحت «زين» ان قرار محكمة الاستئناف العراقية جاء بعد سماعها جميع أطراف الدعوى بعد أن نقضت محكمة التمييز قرار الاستئناف وأعادته لمحكمة الاستئناف مرة أخرى.

وأشارت الشركة في البيان إلى أن محكمة الاستئناف عقدت عدة جلسات خلال الفترة الماضية قد جميع الأطراف خلالها طلباتهم وبناء عليه قررت المحكمة في جلستها التي عقدت يوم الأحد الموافق 18 يناير 2015 اختتام المرافعات ومن ثم تحديد يوم 22 من ذات الشهر لإصدار القرار في الدعوى. وكانت محكمة التمييز قد قضت في منتصف شهر ديسمبر الماضي بعدم أحقية الشركة المدعية بأي مبلغ تعويض وتأكيدها على سلامة التصرفات القانونية التي أبرمتها «زين ـ العراق».

«هيئة الأسواق» وافقت لـ «الديرة» على إطفاء خسائرها المتراكمة

أعلنت شركة الديرة القابضة (الديرة) أن هيئة أسواق المال وافقت لها على إطفاء خسائرها المتراكمة بالكامل كما في تاريخ 30 سبتمبر 2014 والبالغة 55,7 مليون دينار بنسبة 74,8٪ من رأس المال.

وأوضحت الشركة على الموقع الرسمي للبورصة أن الإطفاء سيتم عن طريق استخدام رصيد الاحتياطي القانوني بمبلغ 995 ألف دينار، ثم تخفيض رأس المال بمبلغ يقدر بحوالي 54,7 مليون دينار ليصبح رأس المال بعد ذلك نحو 19,74 مليون دينار.

وأشارت الشركة إلى أن هذا التخفيض يتطلب موافقة وزارة التجارة والصناعة وكذلك إصدار قرار من الجمعية العامة غير العادية بذلك.

1,7 مليون دينار أرباح «أركان» من بيع عقارات

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية (أركان) أنها سجلت صافي أرباح بلغت 1,7 مليون دينار من بيع عدد 3 عقارات بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 8,55 ملايين دينار.

وقالت الشركة في بيان على الموقع الرسمي للبورصة ان العقار الأول يقع في منطقة الجابرية وتم بيعه بقيمة 2,98 مليون دينار تقريبا وسوف تحقق الشركة ربحا صافيا يقدر بنحو 674 ألف دينار.

وأشارت إلى أن العقار الثاني يقع في منطقة حولي وتم بيعه بقيمة 2,6 مليون دينار تقريبا وسوف يتحقق من بيعه ربح صافي بحوالي 363 ألف دينار.

أما العقار الثالث الذي تم بيعه، فيقع في منطقة الجابرية بقيمة 2,98 مليون دينار تقريبا وسوف يتحقق من البيع ربح صاف بحدود 691 ألف دينار.

وبينت الشركة أن الأرباح الصافية التي سيتم تحقيقها من بيع العقارات الثلاثة سوف يتم تسجيلها في البيانات المالية للربع الأول المنتهي في 31 يناير 2015.

وزير: إيران ليس لديها مشكلة مع سعر للنفط عند 25 دولاراً للبرميل

النفط يهبط دون 50 دولاراً متأثراً بإنتاج قياسي عراقي

وكالات: انخفض سعر خام برنت دون 50 دولارا للبرميل أمس بعدما أعلن العراق إنتاجا قياسيا من الخام وبعد تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية.

وقال وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي إن العراق أنتج أربعة ملايين برميل يوميا في ديسمبر مسجلا أعلى مستوى له على الإطلاق بفضل زيادة الإنتاج من المرافئ الجنوبية وزيادة الإمدادات من الشمال.

وقال عبدالمهدي: إن العراق يخطط لزيادة كبيرة في الصادرات من كركوك بشمال البلاد ومنطقة كردستان التي سترفع الإنتاج إلى 600 ألف برميل يوميا، وجرى تداول خام برنت قرب 49,40 دولارا للبرميل منخفضا 77 سنتا، وهبط الخام الأميركي 74 سنتا إلى 47,95 دولارا للبرميل.

وفي خضم الانخفاضات الحادة لأسعار النفط، قال وزير النفط الإيراني بيجان زنغنه انه ينبغي زيادة التنسيق بين أعضاء أوبيك من أجل توازن السوق والوصول إلى أسعار معقولة للمستثمرين والمنتجين، مبينا ان بلاده ليس لديها مشكلة مع سعر للنفط عند 25 دولارا للبرميل.

إنتاج العراق النفطي يسجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 4 ملايين برميل يوميا في ديسمبر الماضي (رويترز)

وفي تعقيب من الخبير الاقتصادي لدى «ايه.بي.ان امرو» قال هانز فان كليف: «لايزال المعروض أكبر بكثير من الطلب ولن يتغير هذا الموقف في غضون أسابيع فقط».

وقال محللون إن الخام لقي بعض الدعم من تراجع عدد منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة فيما يشير إلى انخفاض محتمل في الإنتاج في المستقبل، لكنهم أضافوا أن توقعات بمكاسب أكبر تظل محدودة.

وتعلن الصين ـ أكبر مستهلك للطاقة في العالم ـ بيانات الناتج المحلي الإجمالي (اليوم الثلاثاء) ويتوقع أن تظهر أن معدل النمو للعام كاملا أقل من المستوى المستهدف عند 7,5٪ وقد يكون الأضعف في 24 عاما.

وفي أوروبا سيكون الحدث الرئيسي خلال الأسبوع هو اجتماع البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس المقبل والذي في حكم المؤكد أن يشهد اطلاق برنامج لشراء السندات الحكومية مما سيؤذن بهبوط أكبر لليورو أمام الدولار بالإضافة إلى ضغوط ستدفع أسعار النفط إلى الهبوط.